

Distr.: General
15 October 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال

باسم لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال، أتشرف بأن أحيل
إليكم طيه تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، عملاً بالفقرة 34
من قرار مجلس الأمن (2018) <https://undocs.org/ar/S/RES/2444> (2018) 2498 (2019)، بشأن إيصال
المساعدة الإنسانية في الصومال وبشأن أية عوائق تحول دون إيصالها.
وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما باعتبارهما وثيقة
من وثائق المجلس.

(توقيع) فيليب كريديكا
رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب
القرار 751 (1992) بشأن الصومال



رسالة مؤرخة 15 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية
ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين
751 (1992) و 1907 (2009) بشأن الصومال

وفقا للفقرة 34 من قرار مجلس الأمن 2498 (2019)، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير
المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية إلى الصومال وأية عوائق تحول دون إيصالها.

وتود هيئات العمل الإنساني العاملة في الصومال أن تعيد بأنها أبقّت، على غرار ما فعلت
في التقارير الأربعة عشر السابقة، على تعريفها لمصطلح "الشريك المنفذ" عملا بالفقرة 5 من قرار مجلس
الأمن 1916 (2010)، على النحو التالي:

"الشريك المنفذ" - منظمة غير حكومية أو منظمة مجتمعية خضعت للتحقق الواجب من جانب
إحدى وكالات الأمم المتحدة أو إحدى المنظمات غير الحكومية الأخرى لإثبات حسن نواياها، وتقديم
تقاريرها، عندما يُطلب منها ذلك، إلى المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الصومال بشأن تدابير
التخفيف. ويتسم الشركاء المنفذون بالخاصيتين التاليتين أو بإحدهما:

(أ) تكون المنظمة منخرطة في عمليات خطة الاستجابة الإنسانية للصومال (أو صندوق
المساعدة الإنسانية للصومال)؛

(ب) تكون المنظمة ممثلة في مصفوفة الاستفهام الثلاثي لإحدى المجموعات (من يفعل
ماذا وأين).

وإني على استعداد للإجابة على كل ما قد ترغبون في طرحه من أسئلة عن مضمون التقرير
أو تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن الحالة الإنسانية في الصومال.

(توقيع) مارك لوكوك

وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية

ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2498 (2019)، وهو القرار الذي خُلف القرارات 1916 (2010) و 1972 (2011) و 2060 (2012) و 2111 (2013) و 2182 (2014) و 2244 (2015) و 2317 (2016) و 2385 (2017) و 2444 (2018)، التي أنشأ فيها المجلس التزام الإبلاغ. وهو التقرير الخامس عشر المقدم عملاً بالقرارات المذكورة أعلاه. وفي الفقرة 34 من القرار 2498 (2019)، طلب مجلس الأمن إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن يقدم تقريراً إلى المجلس بحلول 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020 عن تقديم المساعدة الإنسانية في الصومال وعن أي عقبات تعترض سبيل ذلك.

2 - ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 1 أيلول/سبتمبر 2019 إلى 31 آب/أغسطس 2020. وهو يركز أساساً على إيصال المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المتضررين في المناطق الخاضعة لسيطرة أو نفوذ حركة الشباب، وهي حركة أدرجتها لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين 751 (1992) و 1907 (2009) بشأن الصومال وإريتريا في قائمة الجزاءات في 12 نيسان/أبريل 2010، وذلك عملاً بالفقرة (8) من قرار مجلس الأمن 1844 (2008). وكما هو الحال في التقارير الأربعة عشر السابقة (S/2010/372 و S/2010/580 و S/2011/125 و S/2011/694 و S/2012/546 و S/2012/856 و S/2013/415 و S/2014/177 و S/2014/655 و S/2015/731 و S/2016/827 و S/2017/860 و S/2018/896 و S/2019/799)، ترد في هذا التقرير القيود التي تعوق وصول المساعدات الإنسانية وما يترتب على ذلك من آثار على المستوى التشغيلي. وإضافة إلى ذلك، يوجز التقرير تدابير التخفيف المتخذة لمعالجة مخاطر تسييس المساعدة الإنسانية وإساءة استعمالها واختلاسها. وهو يستند إلى معلومات جُمعت بالتشاور مع المنظمات الإنسانية المعنية العاملة في الصومال، وإلى معلومات مستمدة من وحدة إدارة المخاطر في المكتب المتكامل لنائب الممثل الخاص للأمين العام ومنسق الشؤون الإنسانية المقيم التابع للأمم المتحدة في الصومال.

الحالة الإنسانية

3 - تعد أزمة الصومال واحدة من أكثر الأزمات تعقيداً وهشاشة وطولاً في العالم. وإلى جانب العوامل السياسية والاجتماعية - الاقتصادية، ما فتئت الصدمات المناخية المتكررة، إلى جانب النزاع المسلح وانعدام الأمن، تزيد في الاحتياجات الإنسانية في البلد. فخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، زاد تقاوم الحالة الهشة في البلد بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وكثرة الفيضانات، وأسوأ غزو للجراد الصحراوي منذ عقود. وإذ اقترنت تلك التطورات باستمرار وطول أمد حالات التشريد، فإنها جعلت ملايين الأشخاص في الصومال في حاجة إلى المساعدات الإنسانية والحماية.

4 - وقد تأكدت أول حالة من حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 في الصومال في 16 آذار/مارس 2020، وبلغ عددها في 31 آب/أغسطس 310 حالات أدت إلى 97 حالة وفاة. وفي حين أن معدل انتشار المرض في الصومال أقل مما هو عليه في البلدان المجاورة، فإن مرافق الاختبار محدودة للغاية في الصومال، وحيثما توفرت إمكانية الاختبار، فإن الخوف من الوصم غالباً ما يمنع الناس من الاستعادة منها. وتتسم الجائحة في الصومال بنمط غير خطي تختلف فيه فترات الذروة باختلاف المراحل. وتطابق فترات الذروة عدد العينات

التي يتم اختبارها، ولا تمثل بالضرورة زيادة حقيقية في عدد الحالات. وفي حين أن حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 شهدت اتجاهاً تنازلياً دام عدة أسابيع، فإن من السابق لأوانه التنبؤ بالكيفية التي ستتطور بها الجائحة في الأشهر المقبلة بالنظر إلى محدودية إمكانيات الاختبار. والصوماليون الذين يفتقرون إلى الحماية الاجتماعية الملائمة أكثر عرضة للإصابة بهذا المرض والمعاناة من أسوأ عواقبه. وينطبق ذلك بشكل خاص على الأشخاص المشردين داخلياً وقرى المناطق الحضرية، نظراً لظروفهم المعيشية التي تتسم بالفقر والازدحام والافتقار إلى الخدمات الأساسية في مجال الصحة والصرف الصحي.

5 - وتصادف جائحة كوفيد-19 فترة يشهد فيها الصومال أمطاراً وفيضانات غير مسبوقه في أجزاء كثيرة من البلاد. وقد تضرر من الفيضانات التي شهدتها البلاد في عام 2020 ما يقرب من 1,6 مليون شخص، تشرد منهم 716 000 شخص ولقي 35 مصرعهم. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو وحدهما، غمرت الفيضانات أكثر من 54 000 هكتار من الأراضي الزراعية، أي ما يعادل أكثر من 20 في المائة من متوسط المساحة المزروعة في الفترة 1995-2019. وفي الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2019، أدت أمطار موسم دير (موسم الأمطار القصير) إلى حدوث فيضانات تضرر منها أكثر من 547 000 شخص، منهم 370 000 من المشردين داخلياً. ولقي 17 شخصاً مصرعهم في تشرين الأول/أكتوبر 2019 بسبب الفيضانات. ودمرت الأراضي الزراعية والبنى التحتية والطرق، واضطربت سبل كسب العيش في أكثر المناطق تضرراً، ومنها بلدوين في ولاية هرشبيلي، وبارطيري في منطقة غيدو، وبردالي في ولاية جنوب غرب الصومال. وأدت تلك الفيضانات أيضاً إلى زيادة حالات الإصابة بالإسهال المائي الحاد.

6 - واستمر غزو الجراد الصحراوي الذي بدأ في أواخر عام 2019 حتى بداية عام 2020. ووردت تقارير عن ظهور أسراب من الجراد الصحراوي في "صوماليلاند" وبونتلاندا وغالمودوغ، مما شكل تهديداً خطيراً للمحاصيل الزراعية والمراعي. وإذ تسبب غزو الجراد الصحراوي في اشتداد أثر الفيضانات، فإنه أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي العام في البلاد. ويقدر أن يقل إنتاج المحاصيل الزراعية والمراعي بنسبة تتراوح بين 10 و 15 في المائة عن المتوسط الطويل الأجل بسبب تأثير غزو الجراد الصحراوي في المناطق المجاورة للأنهار وفي مناطق كسب العيش بالزراعة والرعي في شمال إقليم باي وإقليم باكول، التي يُتوقع أن يستمر فيها انعدام الأمن الغذائي البالغ مستوى الأزمة (المرحلة 3 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي). وشوهت أسراب غير ناضجة من الجراد في الأسابيع الأخيرة وهي تلتهم نباتات المراعي والمحاصيل الزراعية في أجزاء من بونتلاندا. ووجود الجراد الصحراوي الآن في بونتلاندا التحدي الرئيسي الذي يتضرر منه العديد من المجتمعات المحلية، إذ يقدر أن ما بين 60 و 70 في المائة من سبل كسب العيش تعتمد على الرعي القائم على الترحال. وبشكل عام، تضرر نحو 685 000 شخص من الجراد الصحراوي.

7 - وبغية تقرير التوقعات الصادر عن شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات الصادر في آب/أغسطس 2020 بأن الاحتياجات من المساعدات الغذائية الإنسانية لا تزال مرتفعة في جميع أنحاء الصومال، حيث لا يزال مستوى "الشدة" (المرحلة 2 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) ومستوى "الأزمة" من مستويات انعدام الأمن الغذائي منتشرين على نطاق واسع. ويحتاج ما يقدر بنحو 3,5 ملايين شخص في مناطق كسب العيش في الأرياف والمناطق الحضرية ومستوطنات المشردين داخلياً إلى مساعدات غذائية. ولا تزال هناك فجوات هائلة في الغذاء والتغذية عموماً في المجتمعات المحلية الزراعية - الرعوية الفقيرة والمهمشة والمشردة، حيث وصل الكثير من الأشخاص الضعفاء إلى أشد مراحل انعدام الأمن الغذائي والتغذوي حدة.

8 - وقد اشتركت وزارة الصحة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في إجراء دراسة استقصائية وطنية عن المغذيات الدقيقة في عام 2019، وهي الدراسة الأولى من نوعها منذ عام 2009. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ خلال العقد الماضي، فإن علامات سوء التغذية المزمنة تظهر على 1 من كل 5 أطفال تقريبا، بينما يعاني 1 من كل 10 أطفال من سوء التغذية الحاد. وظل متوسط انتشار سوء التغذية الحاد الشامل مرتفعا (ما بين 10 و 14,9 في المائة) طوال المواسم المتتالية الثلاثة الماضية (13,1 في المائة خلال موسم دير 2019-2020، و 13,8 في المائة خلال موسم غو (موسم غزارة الأمطار) 2019، و 12,6 في المائة خلال موسم دير 2018-2019). ولا تزال المستويات المرتفعة لسوء التغذية الحاد سائدة بفعل عوامل عديدة، منها ارتفاع معدلات الاعتلال، وانخفاض معدلات التحصين والتكامل بفيتامين ألف عن المعدلات المحددة في المعايير الدنيا لمشروع Sphere، والممارسات السيئة في مجال رعاية الأطفال، والافتقار إلى ما يكفي من مياه الشرب النظيفة والمأمونة، وانعدام الأمن الغذائي الحاد. وتعد ولاية جنوب غرب الصومال أكبر مصدر للقلق، إذ احتلت مرتبة منخفضة جدا في جميع مؤشرات التغذية التي تم تقييمها، ويشمل ذلك كونها الولاية التي سجلت أعلى معدلات فقر الدم ونقص الحديد وفيتامين ألف. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ألحقت موجات الجفاف المتكررة في ولاية جنوب غرب الصومال الضرر بالقطاع الزراعي، بينما دفع احتدام النزاعات الحادة بأكثر من 30 000 شخص إلى الانتقال من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية وشبه الحضرية.

9 - ولا يزال ما مجموعه 2,6 مليون من الأشخاص المشردين داخليا في الصومال يواجهون مخاطر جسيمة، مهددين بالتهميش والإخلاء القسري والاستبعاد. وفي الفترة الممتدة بين أيلول/سبتمبر 2019 وأب/أغسطس 2020، تشرد ما يقرب من 1,4 مليون شخص، أي أكثر من ثلاثة أضعاف عدد الأشخاص الذين تشردوا في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، الذين بلغ عددهم 459 000 شخص. وبسبب استمرار الاتجاه العام المتمثل في عمليات الإخلاء القسري، الذي يتغذى بزيادة الكثافة السكانية وأسعار العقارات وعدم ضمان حيازتها، فإن إمكانية الحصول على الخدمات، حتى في الأماكن التي تتوفر فيها، تتسم في كثير من الأحيان بالهشاشة وعدم الانتظام. وبالإضافة إلى أنها تحرم الأشخاص المشردين داخليا من الخدمات الضرورية، تؤدي عمليات الإخلاء القسري من المستوطنات القائمة إلى إبطال الاستثمارات الكبيرة التي يقوم بها الشركاء في المجال الإنساني من أجل تيسير الحصول على الخدمات الأساسية، بما فيها نقاط توزيع المياه وغيرها من مصادر المياه ومرافق الصرف الصحي والنظافة الصحية، ومراكز صحة الأم والطفل والمرافق التعليمية. وكثيرا ما تُنفذ عمليات الإخلاء بإشعار قصير المدة أو دون إشعار مسبق، وفي بعض الأحيان، بالتواطؤ مع أفراد أمن مسلحين تابعين لقوات نظامية يجندهم مالكو الأراضي. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تم إخلاء ما يقدر بـ 195 992 شخصا. ويفيد المجلس النرويجي للاجئين أن أكثر من 128 000 من الذين تم إخلاؤهم كانوا يقيمون في منطقة بنادير، التي تقع فيها مقديشو. وبدعم من المفوضية الوطنية لشؤون اللاجئين والمشردين داخليا، أطلق الشركاء في المجال الإنساني نداء يدعو إلى وقف عمليات الإخلاء في سياق جائحة كوفيد-19. وتم منع أكثر من 67 000 من عمليات الإخلاء. بيد أن مستوى التدابير الرامية إلى تقادي أو تخفيف مخاطر الإخلاء القسري لا يزال منخفضا جدا مقارنة بالاحتياجات.

10 - ولا تزال التقارير تقيد عن انتشار حالات الإصابة بالإسهال المائي الحاد والكوليرا، التي لا تزال متوطنة في جميع أنحاء الصومال. وفي الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير و 6 أيلول/سبتمبر 2020،

أبلغ عن ظهور ما مجموعه 5 691 إصابة بالكوليرا، أدت إلى 30 حالة وفاة. وكان جميع المصابين في حالات الكوليرا المبلغ عنها ممن لم يتلقوا تلقيحا ضد الكوليرا عن طريق الفم.

11 - ولا يزال النزاع المسلح وانعدام الأمن المستمران يشكلان عاملين من عوامل التشرّد، إذ تفاقمت بسببهما الحالة الإنسانية واشتدت الشواغل المتعلقة بالحماية. ويذكر أكثر من 16 في المائة من الذين تشرّدوا أن السبب الرئيسي في تشردهم هو النزاع وانعدام الأمن. وفي آذار/مارس، وقعت اشتباكات واسعة النطاق بين الجيش الوطني الصومالي وقوات جوبالاند في مدينة بلد حاو في منطقة غيدو، مما أسفر، حسبما أفادت التقارير، عن مقتل خمسة مدنيين وتشرّد نحو 50 000 شخص. ومن أجل التصدي لحركة الشباب ومحاولة تعزيز الأمن في مقديشو، التي سُجل فيها 276 حادثا إرهابيا في عام 2019، أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن معظمها، اشترك الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وشركاء أمينيون دوليون آخرون في إطلاق "عملية بادادو" في شابيلي السفلى. وكان الهدف من المرحلة الأولية من تلك العملية، التي امتدت من نيسان/أبريل إلى آب/أغسطس 2019، هو استرجاع مستوطنات سييد وأنولي وباريري وأوديغلي، مما أدى إلى تشرّد نحو 46 000 شخص. وحين استؤنفت العملية في آذار/مارس 2020، استهدفت بلدة جانالي، حيث أفادت التقارير أنها أدت إلى تشرّد 23 000 شخص آخرين بصورة مؤقتة.

12 - ويؤدي مزيج التهديدات المتمثل في الفيضانات وجائحة كوفيد-19 وغزو الجراد الصحراوي، إلى جانب النزاع الذي طال أمده، إلى تزايد التحديات المتعلقة بالحماية لأن الأسر تفقد شبكات أمانها الاجتماعي الاقتصادي وقدرتها على مواجهة تلك الصدمات. ويواجه المشرّدون من النساء والأطفال تحديات أكبر في مجال الحماية، منها فصل أفراد الأسر، والتعرض للعنف الجنساني، وحالات تعطل التعليم، والتجنيد القسري للأطفال.

13 - ولا يزال تجنيد الأطفال يشكل مصدر قلق كبير وسببا للتشرّد. فخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أفيد أن الجماعات المسلحة استخدمت أو جندت 1 269 طفلا، من بينهم 61 فتاة، حسبما ذكرت فرقة العمل القطرية المعنية بآلية الرصد والإبلاغ، حيث كانت حركة الشباب مسؤولة عن 987 من تلك الحالات (77 في المائة)، بينما كانت ميليشيات العشائر وقوات الأمن مسؤولة عن بقيةها. ويواصل الشركاء في المجال الإنساني تقديم الدعم للأطفال الذين تعرضوا للتجنيد القسري من جانب الجماعات المسلحة. وقدمت اليونيسف وشركاؤها خدمات إعادة الإدماج إلى 750 طفلا كانوا مرتبطين سابقا بقوات وجماعات مسلحة، وكذلك إلى أطفال آخرين من الضعفاء، منهم 623 من الفتيان و 127 من الفتيات.

الاستجابة الإنسانية

14 - واصل الشركاء في المجال الإنساني تقديم الدعم الحيوي إلى الفئات الضعيفة من السكان في جميع أنحاء البلد. فخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تم تزويد 1,6 مليون مستفيد شهريا في المتوسط بالمساعدات الغذائية وبدعم شبكات الأمان، حيث استفاد من ذلك ما يصل إلى 2,3 مليون شخص من أصل العدد المستهدف البالغ 3 ملايين شخص في أيار/مايو 2020. وخلال الفترة نفسها، تم تزويد ما يقرب من 648 000 شخص بالمياه المأمونة المستدامة، وتم تقديم الخدمات الصحية إلى ما يقرب من 1,7 مليون شخص، واستفاد 246 000 شخص من التدخلات الرامية إلى توفير المأوى، وتلقى 413 000 شخص مواد غير غذائية. وقام الشركاء في مجال التغذية بتقديم العلاج إلى 218 364 حالة جديدة من حالات سوء

التغذية الحاد، وقدموا العلاج من سوء التغذية الحاد المتوسط إلى 386 820 طفلا دون سن الخامسة و 118 525 من النساء الحوامل والمرضعات.

15 - وما فتئت الأزمة الإنسانية القائمة في الصومال تشتد وتنتشر، في حين أن عملية تقديم المعونة لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل. ففي 11 أيلول/سبتمبر، بلغ تمويل إطار خطة الاستجابة الإنسانية للصومال لعام 2020 نسبة 56 في المائة (568 مليون دولار)، في حين أن الخطة سعت إلى الحصول على 1,01 بليون دولار لتوفير المساعدات والحماية إلى 3 ملايين شخص من أصل 5,2 ملايين شخص من المحتاجين، وتلك النسبة هي أدنى مستوى من التمويل الوارد في مثل ذلك الوقت من السنة منذ عام 2016. وتلقت عدة مجموعات، منها المجموعات المعنية بتنسيق المخيمات وإدارة المخيمات والحماية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة أقل من 35 في المائة من التمويل اللازم، على الرغم من أن الفريق القطري الإنساني اضطلع بعملية واسعة النطاق لإعادة ترتيب الأولويات في أيار/مايو. وألغيت الأنشطة التي لم يعد من الممكن تنفيذها أو التي عانت من نقص كبير في التمويل من خطة الاستجابة الإنسانية، كما ألغيت حالات المرحلة 2 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي ("الشدة"). وأدى ذلك التغيير إلى انخفاض بنسبة تقارب 19 في المائة في المبلغ اللازم في نيسان/أبريل، وقدره 1,245 بليون دولار، الذي يمثل الخطة الأصلية، مع إضافة الاحتياجات الإنسانية المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

16 - وقد أثر مستوى التمويل على قدرة الشركاء على الاستجابة. ولا تزال معظم المجموعات تقيد بأن الشركاء غير قادرين على توفير ما يكفي من المساعدات والخدمات في المناطق المتضررة من التشرد، حيث يكون المستفيدون من بين أكثر الناس ضعفاً ومن ذوي الاحتياجات الملحة. فعلى سبيل المثال، أدى النقص في التمويل إلى ظروف لا يغطي فيها شركاء مجموعتي تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات حالياً سوى 8 في المائة من مواقع إقامة المشردين داخليا في بنادير.

17 - وقد ظهرت تحديات جديدة بسبب جائحة كوفيد-19، مما دفع الوكالات إلى وضع استراتيجيات للتخفيف من أثر الإصابة بالفيروس على اللاجئين والمشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان. وفي 23 نيسان/أبريل، أطلقت الأمم المتحدة وشركاؤها، إلى جانب الحكومة الاتحادية، خطة التأهب والاستجابة للجائحة من أجل مواجهة عواقبها الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية. وسعت الخطة إلى الحصول على 527 مليون دولار، منها 256 مليون دولار للعنصر الإنساني و 271 مليون دولار للعنصر الاجتماعي - الاقتصادي. وفي 11 أيلول/سبتمبر، ورد مبلغ قدره 56,6 مليون دولار (25 في المائة) لدعم التدخلات الإنسانية المتصلة بالجائحة.

18 - وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الأمم المتحدة وشركاؤها تقدم الدعم إلى حكومة الصومال الاتحادية من أجل إيصال المساعدات العاجلة إلى الأشخاص الذين تشردوا أو تضرروا بشكل آخر بسبب الفيضانات. وبالعامل عن كثب مع الحكومة الاتحادية ووزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، أطلقت وكالات تقديم المعونة خطتين للاستجابة للفيضانات، إحداهما استجابة لأمطار موسم دير (تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر) والأخرى استجابة لأمطار موسم غو (نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه). وطُلب ما مجموعه التراكمي 116 مليون دولار لتعزيز الاستجابة وتقديم المساعدة الحيوية اللازمة لإنقاذ الأرواح إلى 1,6 مليون شخص تضرروا من الفيضانات في الصومال. وأدرجت الاحتياجات المتعلقة بفيضانات عام 2020 في خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة.

19 - ووكالات المعونة على استعداد لتوسيع نطاق عملياتها، بالاعتماد على أحدث الدروس المستفادة، من أجل كفالة أن تحول جهود الاستجابة دون وقوع كارثة إنسانية كبرى يمكن أن تقوض المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة. وهناك آليات قائمة لتنفيذ الزيادة السريعة والاستجابة المستمرة، وهي تشمل برامج هامة لتقديم المساعدات النقدية، وشراكات موسعة مع شركاء منفيين محليين تم التحقق منهم بالفعل، وإجراءات لتحسين التعاون مع السلطات والسكان المتضررين.

20 - وفي الربع الأخير من عام 2019، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاؤه بوضع إطار عمل استباقي من أجل التخفيف من حدة موسم الجفاف الشديد في الصومال. وقُدّرت العتبة التي ينبغي أن ينطلق عندها التمويل والعمل في توقع أن تواجه نسبة 20 في المائة من سكان الصومال انعدام الأمن الغذائي على مستوى الأزمة، وهي العتبة التي بلغت الأوضاع في أيار/مايو 2020 نتيجة لتراكم آثار غزو الجراد الصحراوي والفيضانات وجائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من أن إطار العمل وُضع لمواجهة الجفاف، فقد وافق منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في 19 حزيران/يونيه على تفعيله على أساس تجريبي استثنائي في ضوء هذه الحالة غير المسبوقة، وذلك برصد مبلغ 15 مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

المعوقات التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية والآثار المترتبة عليها على المستوى التشغيلي

21 - لقد تفاقمت التحديات العديدة المرتبطة بتقديم المساعدة الإنسانية في الصومال بسبب جائحة كوفيد-19. وأثرت القيود المفروضة على الحركة، وغيرها من الأوامر التوجيهية الحكومية، واضطرابات الاستيراد وسلاسل الإمداد الوطنية، والتحديات التي تواجه إمكانية الوصول إلى المستفيدين بسبب الفيضانات على توافر السلع الأساسية وساهمت في زيادة الأسعار.

22 - ولا يزال انعدام الأمن يعوق قدرة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية على الوصول إلى المحتاجين وعلى مواصلة عمليات تقديم المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية التي تشتد الحاجة إليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انعدام الأمن يقوض قدرة الناس على الحصول على الخدمات الأساسية والمساعدة. وخارج المراكز الحضرية الرئيسية، لا تزال إمكانية الوصول إلى بعض المقاطعات، وخاصة في المناطق الجنوبية والوسطى، محدودة لأسباب تعود عموماً إلى انعدام الأمن على طول طرق الإمداد الرئيسية. وفي 21 حزيران/يونيه، تعذر وصول قوافل تحمل إمدادات من الأغذية والسلع غير الغذائية إلى منطقة غيدو بسبب الاشتباكات المسلحة بين قافلة إثيوبية ومقاتلين من حركة الشباب. ويتسبب وجود جماعات مسلحة غير تابعة للدولة في أجزاء من جوبالاند وولاية جنوب غرب الصومال وهيرشيبيلي وغالمودوغ، إلى جانب عدد مرتفع من حوادث العنف والنزاع في شيبيلي السفلى وجوبا السفلى، في الحد من قدرة الشركاء في المجال الإنساني على تقييم الاحتياجات وتقديم المساعدة في المناطق الريفية، كما يتسبب في تقييد قدرة المدنيين على التماس المساعدة على نحو آمن. وفي منطقتي سول وسناغ المتنازع عليهما، لا تزال الميليشيات المحلية تصطدم في اشتباكات مسلحة عرقلت حركة العاملين في المجال الإنساني وعملياتهم.

23 - ويؤدي تعدد الجهات الفاعلة المسلحة المحلية التي تنتزع هيكلها القيادية ومواقعها الجغرافية، والقوات الوطنية والإقليمية السريعة التغير، ووجود العديد من بعثات الدعم الثنائي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى جانب التدخلات الإقليمية، إلى ظهور بيئة تشغيلية تتسم بتغير السيطرة على الأرض بانتظام من جانب جماعات تربطها تحالفات هشة وسلاسل قيادة وتحكم لا تتسم دائماً بالوضوح.

وتطبع الصعوبة والريبة المحاولات الرامية إلى إقامة علاقات مع الجهات التي لها تأثير على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين وإلى الحفاظ على تلك العلاقات.

24 - ويعيش ما يقدر بـ 1,3 مليون شخص داخل الأراضي التي تسيطر عليها حركة الشباب وليس من الممكن الوصول إليهم بوجه عام. وتظل أشد فئات السكان ضعفا هي الأقل قدرة على الوصول إلى الأمان النسبي في المقاطعات أو المناطق المجاورة التي تنشط فيها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وتظل أعمال العنف الانتقامية والتقارير التي تقيّد بأفعال المضايقة والابتزاز عند نقاط التفتيش والقيود المفروضة على حركة السلع والأشخاص والضرائب القسرية وتجنيد الأطفال من الأمور التي تبرز ما يواجه الأشخاص المتضررين من تحديات وصعوبات شديدة في الحصول على الأمان والمساعدة بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب ودون عوائق.

25 - ولا تزال إمكانية الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الصومال الاتحادية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة المتحالفة معها ممكنة عموماً. ويتعذر الوصول إلى المناطق التي استعادتها الحكومة وحلفاؤها بسبب استمرار انعدام الأمن، الذي يشمل وجود الأجهزة المتفجرة المرتجلة على طول طرق الإمداد الرئيسية، وغياب سلطة الدولة خارج المراكز السكانية الرئيسية، والعوائق البيروقراطية، بما فيها تدخل السلطات في اختيار المستفيدين وتوزيع المساعدات. ويواجه العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية الذين يمارسون عملهم في تلك المناطق مخاطر مرتبطة بالذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب. أما الأشخاص المشردون العائدون إلى المناطق التي استعادت من حركة الشباب، فيواجهون نقصاً في البنى التحتية والخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى استمرار ضعفهم. وفي العديد من المناطق، لا تزال مسألة الحماية تشكل مدعاة للقلق الشديد، ويشمل ذلك الذخائر غير المنفجرة، والقتال المستمر والمتجدد، والعنف الانتقامي من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، الذي يشمل التدخل في عمل المنظمات غير الحكومية في الميدان، والتجنيد القسري للبالغين والأطفال. وفي بعض المناطق، مثل شيبلي الوسطى وغالمودوغ وأجزاء من كيسمايو، لا تزال المساعدة محدودة، بما في ذلك بالنسبة للمجتمعات المهمشة، حتى عندما يكون الوصول إليها ممكناً.

26 - ولا تزال إمكانية الوصول إلى السكان الخاضعين لسيطرة حركة الشباب محدودة للغاية، وذلك بسبب الشواغل المتعلقة بسلامة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، ومعارضة أطراف النزاع الأخرى، وما أفيد عن عدم استعداد مسؤولي حركة الشباب لقبول العمليات الإنسانية القائمة على المبادئ في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وتفرض حركة الشباب عقوبات وقيوداً مشددة على الأشخاص الذين يرفضون الامتثال لشروط الضرائب غير القانونية، ويشمل ذلك التجنيد القسري للأطفال. ويتعرض الأشخاص الذين يسعون إلى مغادرة المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب أو الذين فروا إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في كثير من الأحيان لهجمات انتقامية. ويصعب التحقق من المعلومات المتعلقة بالحالة الإنسانية في تلك المناطق، وكذلك في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

27 - وإلى جانب المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب أو تنظيم الدولة الإسلامية، هناك مناطق متنازع عليها أو مناطق تستحيل فيها تقريباً حركة السكان المدنيين نتيجة الأعمال القتالية أو العمليات العسكرية المنتظمة والنشطة. وكثيراً ما تقع تلك المناطق في الأرياف، ويبقى السكان المدنيون فيها على الرغم من الأعمال القتالية الجارية أو تقاوم حالة انعدام الأمن، وذلك بسبب الافتقار إلى الموارد والخوف من التعرض للتمييز أو حتى المقاضاة بسبب الانتماء العشائري أو غيره من الانتماءات المفترضة إن حاولوا

لمحاولة الوصول إلى مناطق أكثر أماناً. وبسبب تعرض هؤلاء السكان للعنف والظروف الأمنية المتقلبة، فإنهم كثيراً ما يكونون أكثر ضعفاً من غيرهم وتكون حاجتهم إلى المساعدة أكبر من حاجة غيرهم. وتعوق الأعمال القتالية الجارية والقيود المفروضة على الحركة والأمن، إلى جانب ضعف البنى التحتية، وصول العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية إلى تلك المناطق. ويظل تحديد طرق الوصول الآمن والحصول على ضمانات للدخول من التدابير المهمة للتخفيف من خطر العوائق الرئيسية أمام إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، مثل تقييد الحركة أو منع الدخول أو التدخل في إيصال المعونة. وعلى الرغم من أن الشركاء المحليين أكثر نجاحاً في تأمين إمكانية الوصول إلى المناطق المتأثرة بالنزاع بالنظر إلى خلفيتهم الأمنية الأقل بروزاً، لا يزال يتعين القيام بأعمال كثيرة لكفالة مرور المساعدات الإنسانية والسلع والأفراد إلى المناطق المتأثرة بشكل مأمون وفي الوقت المناسب ودون عوائق وعلى نحو يمكن التنبؤ به.

28 - ولا يزال العنف الممارس على العاملين في مجال تقديم المعونة، بما في ذلك الاختطاف والاعتقال، والمضايقة والاستيلاء على الأصول بالقوة، والقيود التي تفرضها أطراف النزاع على حركة الطرق، يعوق قدرة العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية على الوصول إلى الأشخاص المحتاجين. ولا يزال التأثير الكبير لمديري مواقع المشردين داخليا ومالكي الأراضي وسماسرة الأراضي، ودورهم في معالجة تأثير وخطر الإخلاء القسري، يشكلان عاملاً مقيداً في إمكانية وصول المستفيدين إلى الخدمات. ولا يزال فرض القيود على تنقل الموظفين الوطنيين على أساس الانتماء العشائري أو غيره من الانتماءات المفترضة واستهداف مجموعات معينة، بما في ذلك عن طريق التخويف والمضايقة، يؤثران على تنفيذ البرامج في المناطق المتأثرة بالنزاع. ويجب النظر أيضاً في نقل المخاطر إلى الموظفين الوطنيين، وكذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية والمجتمع المدني، وهم الجهات المنفذة الأكثر وجوداً في الخطوط الأمامية. وينبغي لجميع أصحاب المصلحة تجديد اهتمامهم بسلامة وأمن الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية من خلال اتخاذ تدابير مصممة خصيصاً للتخفيف من حدة المخاطر وتقديم ما يلزم من التدريب. ويظل القلق قائماً بشأن الاتجاه نحو زيادة الغارات الجوية مستمراً، لا سيما في جوبا الوسطى وشبيلي السفلى وغالغادود، مع ما يتصل بذلك من أضرار تلحق بالمتكاثرات المدنية والبنى التحتية.

29 - ولا تزال سلامة العمليات الإنسانية من أهم دواعي القلق. فقد تضرر ما لا يقل عن 249 من العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بشكل مباشر من حوادث أمنية وقع معظمها في جنوب ووسط الصومال. وفي تلك الحوادث، قُتل 14 من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، وجرح 28 آخرون، واختُطف 25، واعتُقل 17 بصورة تعسفية واحتُجزوا مؤقتاً، وطردت السلطات اثنين بدعوى ارتكابهما مخالفات. وكان أبرز تلك الحوادث هو اختطاف سبعة من العاملين في مجال الرعاية الصحية التابعين لمنظمات غير حكومية وإعدامهم في وقت لاحق، إضافة إلى اختطاف وإعدام أحد العاملين في مجال الرعاية الصحية في هرشبيلي في 27 أيار/مايو. وإذ لا تزال التحقيقات جارية، لم يتم بعد تحديد هوية الجناة ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها. ومن بين الحوادث الأخرى هجمات وجهت ضد الأفراد، بالإضافة إلى الضرر غير المباشر الناجم عن انعدام الأمن العام أو كأثر عرضي للهجمات. وتراوحت حدة الحوادث الأمنية بين الاغتيال، والاختطاف طلباً للهدية، وأخذ الرهائن، والطرود والنهب، والتدمير المتعمد للأصول أو المرافق، والاعتقال والاحتجاز، والحوادث الأقل حدة، مثل عمليات الاحتجاز المؤقت والمضايقة والتهديدات الشفوية والخطية. وشنت حركة الشباب ثمانية هجمات بقذائف الهاون على مجمع الأمم المتحدة داخل مطار آدم عدي الدولي في مقديشو (اثنان في أواخر عام 2019 وست في عام 2020). وكان من بين المصابين أحد

المتعاقدين مع الأمم المتحدة. ويواصل المجتمع الإنساني دعوة جميع الأطراف إلى السماح بالعمل الإنساني وتيسيره، بما في ذلك من خلال كفالة أمن الموظفين والإمدادات والمرافق.

30 - ولا تزال عمليات اختطاف العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية تشكل اتجاهاً مثيراً للقلق. وباستثناء حادث اختطاف وقتل العاملين في مجال الرعاية الصحية السبعة في هيرشبيلي، تم التحقق من أن حركة الشباب نفذت جميع عمليات الاختطاف الأخرى، إذ تعتبر الحركة عمليات الاختطاف مصدراً للدخل. وقد أُطلق سراح معظم العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين اختطفوا في غضون فترات تراوحت بين يوم وعشرة أيام بعد اختطافهم عقب مفاوضات ناجحة قادتها المجتمعات المحلية، على الرغم من أن المختطفين احتُجزوا في حالتين لمدة وصلت إلى شهرين. ولا يمس أثر عمليات الاختطاف المنظمات المتضررة فحسب، ولكنه يمس كذلك الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة والحماية، الذين يجرمون منهما حين تضطر تلك المنظمات إلى تقليص عملياتها أو تعليقها. وتحتج حركة الشباب حالياً أحد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وهو موظف دولي اختُطف في مقديشو عام 2018. وفي تطور إيجابي، أطلقت حركة الشباب في 9 أيار/مايو سراح موظفة من موظفات منظمة غير حكومية دولية اختطفها في كينيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

31 - وتواصل حركة الشباب تنفيذ سياسات عدوانية ضد معظم المنظمات الإنسانية، من خلال توجيه السكان المحليين إلى عدم قبول المساعدة المقدمة من بعض المنظمات الإنسانية، مستمرة بذلك في معاقبة المجتمعات المحلية التي لا تمتثل لهذا الأمر، والاستهداف المباشر لموظفي المنظمات أو أصولها، أو توجيه السكان المحليين إلى القيام بذلك.

32 - ورغم الالتزامات الهامة التي تعهدت بها حكومة الصومال الاتحادية وبعض الولايات الإقليمية، ومنها ولايات غالمودوغ وهرشبيلي وبونتلاندي وجنوب غرب الصومال، لا تزال تحديات لوجستية خطيرة تواجه المنظمات الإنسانية والسكان المدنيين في حوالي 42 مقاطعة في جنوب الصومال ووسطه، وفي منطقة باري بولاية بونتلاندي. وترتكب أفعال الابتزاز وغيره من أشكال الانتهاكات بصورة شائعة في نقاط التفتيش غير القانونية العديدة التي تقيمها جهات مسلحة تابعة للدولة وأخرى غير تابعة لها. وتشير التقديرات إلى أن نحو 134 من نقاط التفتيش الأمنية تلك، التي تُفرض في الكثير منها الرسوم، تعوق حرية الوصول بصورة آمنة وفي الوقت المناسب. ويستمر الإبلاغ عن أحداث تقع في نقاط التفتيش المأذون بها على طول طرق الوصول الرئيسية في جنوب ووسط الصومال، وأكثر طرق الوصول تضرراً هي الطرق التالية: من مقديشو إلى أفغويي وبيدوا، ومن مقديشو إلى بلعد وجوهر، ومن عدادو إلى غالكعيو. وفي 23 حزيران/يونيه 2020، نجحت سلطات بونتلاندي وغالمودوغ في إعادة فتح طريق الإمداد الرئيسي الاستراتيجي الذي يربط بين جزأي غالكعيو (الجزء الشمالي الذي تسيطر عليه بونتلاندي والجزء الجنوبي الذي تسيطر عليه غالمودوغ). ومن المتوقع أن تعزز إعادة فتح الطريق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والأمن وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية في غالكعيو. وتستمر عمليات إزالة نقاط التفتيش غير المأذون بها على طول الطرق الرئيسية الأخرى، إلا أن الجهات الفاعلة المسلحة تتكيف مع ذلك بإنشاء نقاط تفتيش غير ثابتة. وتواصل منظمات المعونة حث السلطات على الاستناد إلى الالتزامات والجهود البارزة التي شُرع فيها في عام 2017، لإيلاء الأولوية لضمان أمن طرق الإمداد الرئيسية.

33 - وعلاوة على ذلك، لا تزال الأعمال الحربية المشابهة للحصار التي تخوضها حركة الشباب في بعض البلدات التي تسيطر عليها الحكومة في ولايات هيرشبيلي وجنوب غرب الصومال وجوبالاند تعرقل

نقل الإمدادات الإنسانية والتجارية. وتواصل المنظمات الإنسانية اللجوء إلى النقل الجوي للوصول إلى تلك المدن، وهو أعلى تكلفة بكثير. وتشمل تلك المناطق بولوبردي في إقليم هيران بولاية هيرشيبيلي، ودينسور في إقليم باي وواجد وحُدُر في إقليم باكول، بولاية جنوب غرب، وغربهاري في إقليم غيدو، بولاية جوبالاند. ولا تتمكن المنظمات الإنسانية من الوصول إلى بولوبردي إلا عن طريق الجو منذ عام 2014، بسبب قيام حركة الشباب بقطع الحركة البرية بشراسة إلى البلدة ومنها.

34 - ووقع حادثان استهدفت فيهما طائرتان تنقلان المساعدة الإنسانية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ففي 4 أيار/مايو، أسقطت طائرة شحن مستأجرة تابعة لمنظمة غير حكومية كانت تنقل ناموسيات لتوزيعها على المشردين داخلياً في بلدة بردالي بمنطقة باي أثناء هبوطها في البلدة، مما أسفر عن مقتل جميع الأشخاص الستة الذين كانوا على متنها. ونتيجة لذلك، أغلقت السلطات مطار بردالي مؤقتاً. وعلى الرغم من إعادة فتحه منذ ذلك الحين، لم يُستأنف إلا عدد محدود جداً من الرحلات الجوية. وعلى الرغم من أن الإمدادات يمكن أن تنقل جواً إلى بيدوا، فإن الوصول براً إلى بردالي باستخدام متعاقدين تجاريين لا يتسنى إلا في فترات متفرقة بسبب وجود حركة الشباب، مما يحد من تدفق المعونة الإنسانية. وفي أواخر أيار/مايو، تعرضت طائرة مستأجرة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي أثناء نقلها إمدادات إنسانية إلى قنسخ طيري لنيران أرضية أطلقها مجهولون، ولم يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار كبيرة. ونتيجة لذلك، توقفت الرحلات الجوية المتوجهة إلى قنسخ طيري مؤقتاً ولم يتم تجديد المخزون المخصص للمستفيدين من المساعدات الغذائية في قنسخ طيري منذ ذلك الهجوم.

35 - وتواصل حركة الشباب الضغط على طرق الوصول بين جوهر ومقديشو، وبين مقديشو وأفغويي ومركا، من خلال تنظيم هجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة وإجبار المركبات التي تمر على هذه الطرق على دفع "الضرائب". ولا تزال الشاحنات التي تمرّ على طرق الإمداد الرئيسية في إقليم هيران تتعرض لهجمات حركة الشباب، وهو وضع طال أمده بسبب قيام الحركة بفرض حصار اقتصادي على البلدات الخاضعة لسيطرة الحكومة. ولا تزال المسالك المؤدية إلى الطريق بين مقديشو وأفغويي وبيدوا صعبة السلوك بسبب الطلبات المتزايدة وعمليات الابتزاز التي تمارسها "جماعات مسلحة تابعة للدولة" (أي جماعات تابعة للحكومة الوطنية)، وميليشيات عشائرية، وعصابات إجرامية وحركة الشباب. واستناداً إلى المجتمعات المحلية، ما فتئت حركة الشباب تزيد الرسوم التي تفرضها على امتداد أجزاء من الطريق المؤدية من مقديشو إلى بيدوا ومن مقديشو إلى جوهر. وبالإضافة إلى ذلك، تزايدت التقارير التي تفيد بتكثيف الهياكل الضريبية المفروضة على القطاع التجاري، بما في ذلك السلع الأساسية المستوردة عن طريق ميناء مقديشو ومراكز الأسواق.

36 - وعلاوة على ذلك، لا يزال المدنيون، في جميع أنحاء جنوب الصومال ووسطه، يواجهون ضرائب أكثر صرامة تفرضها حركة الشباب، مما يجبر الكثيرين على التشرّد ويؤدي إلى خسائر في الأصول الإنتاجية، مما يجعل هؤلاء المدنيين أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي. وفي مركا في شيبيلي السفلى، لا تزال الرسوم تفرض على العربات التي تجرها الحمير، والتي تعرض السلع الأساسية أو تجمعها. وفي العديد من المناطق، يجبر حالياً التجار على دفع ضريبتين، واحدة إلى حركة الشباب وأخرى إلى الحكومة، مما يجعل الأعمال التجارية الصغيرة غير مربحة ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة للمستهلكين في كثير من الأحيان. وتفيد التقارير بأن حركة الشباب لا تزال تجبر المجتمعات الزراعية على دفع "ضرائب" قبل السماح لها بالاعتناء بحقولها بعد هطول الأمطار المناسبة، إذ تطالبهم بتقديم الأموال والماشية للزكاة أو للمساهمة في "الجهاد الطوعي". وتجدر الإشارة إلى أن بعض المشردين داخلياً أُجبروا على التخلي

عن أنشطتهم الزراعية بسبب "الضرائب" التي تفرضها حركة الشباب، أما من لا يستطيعون الدفع، فإنهم إما يجبرون على تسليم أطفالهم للتجنيد أو يضايقون كي يقوموا بذلك.

37 - ولا تزال حركة الشباب تحافظ على سيطرتها على مناطق رئيسية، فهي تسيطر على البلدات بعد انسحاب القوات المسلحة الوطنية الصومالية وغيرها من القوات التابعة للحكومة، مما يؤدي إلى تعطيل العمليات الإنسانية وإلى تعليق البرامج بالكامل في بعض الحالات. وفي الفترة الممتدة بين عامي 2019 و 2020، أُبلغ عن سيطرة حركة الشباب، بصورة مؤقتة في بعض الأحيان، على بلدات وقرى في مناطق في ولايات هيرشيبيلي وجنوب غرب الصومال وجوبالاند وبونتلاندي. وكثيرا ما تتفاوت ردود أفعال السكان إزاء عمليات استعادة السيطرة على البلدات. ففي بعض المناطق، تشن حركة الشباب هجمات انتقامية على المدنيين التي ترى أنهم من أنصار الحكومة أو من المتعاونين معها، في حين أنها تكتفي بالتكلم إلى السكان المحليين أو وعظهم دون إيذاء أي منهم في بلدات أخرى. وفي آذار/مارس، في شبيلي السفلي، نُفذت عملية عسكرية شاركت فيها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتولت قيادتها القوات المسلحة الوطنية الصومالية من أجل إبعاد حركة الشباب وتحقيق الاستقرار في المنطقة المحيطة ببلدة جنالي، مما أدى إلى تشريد 23 000 شخص مؤقتا. وتستمر حركة الشباب في شن هجمات على المنطقة المسترجعة حديثا في محاولة لاستعادة السيطرة عليها. وفي بعض الحالات، يُبلغ المدنيون عن اعتداءات وانتهاكات لحقوق الإنسان ترتكبها القوات المسلحة الوطنية الصومالية في المناطق المستعادة حديثا.

38 - ويستمر النزاع بين "صوماليلاند" وبونتلاندي من أجل السيطرة على أجزاء من إقليم سول وسناغ، ودار القتال بجوار منطقة توكاراق في إقليم سول. ويحتفظ كل جانب بقوات منتشرة ضد الآخر على طول خط المواجهة. ولا يزال التوتر شديدا حتى اليوم، فيما تتواصل الجهود لحل حالة الجمود. وقد فشلت جميع جهود الوساطة التي تبذلها الجهات الفاعلة الخارجية، بما فيها الأمم المتحدة، ولا يزال الطرفان ثابتين على موقفهما، ويحدد كل منهما شروطا مسبقة للدخول في المفاوضات لا يرضاها الطرف الآخر. وما فتئ السياسيون من كلا الجانبين يغذون النزاع بتصريحاتهم التحريضية. وتزيد التوترات المتفاقمة ومستوى التأهب الذي يبديه كلا الطرفين من خطر تصعيد كامل للأعمال القتالية المسلحة، ولا يزال ذلك يقيد وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وفي الوقت المناسب ودون عوائق إلى المنطقة. وقد توقف فريق إدارة أمن المنطقة التابع للأمم المتحدة في "صوماليلاند" عن إيفاد بعثات الأمم المتحدة إلى المناطق الواقعة في المنطقتين لفترات طويلة بسبب انعدام الأمن السائد فيهما، وشمل ذلك البعثات المتوجهة إلى لاس عانود في إقليم سول بين آذار/مارس وأغسطس/آب 2020، مع استمرار تقييد البعثات المتوجهة إلى باطان وطردار في إقليم سناغ.

39 - ولا تزال النزاعات العشائرية مصدر قلق رئيسي، لا سيما في أقاليم هيران وغالمودوغ وشبيلي السفلي وشبيلي الوسطى وسول، حيث يوقع العنف العشائري خسائر في الأرواح وسبل العيش ويشرد الأسر. وكثيرا ما تُعلق البرامج الإنسانية في المواقع المتضررة حتى يحل النزاع. وفي بعض الأحيان، يقع العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية المنتمون إلى العشائر المتحاربة ضحايا ويجرون إلى النزاع. وتُسجّل النزاعات العشائرية في المقام الأول في المناطق التي تقيم فيها المجتمعات الرعوية، بسبب التنافس على الموارد النادرة مثل الماء والكلأ، أو في المناطق التي يتصادم فيها المزارعون مع قبائل الرحل على الأراضي الزراعية. ولا يزال إقليما غالغادود وهيران أكثر الأقاليم تضررا من النزاعات العشائرية الطويلة الأمد، ويشتهر إقليم غالغادود بالمناوشات العشائرية بسبب البيئة القاسية والتنافس على الموارد. وفي حين يواصل شيوخ القبائل

والسلطات إعطاء الأولوية للمفاوضات في معالجة النزاعات العشائرية الجارية، يظل دفع الدية العامل المقرر في حل النزاعات. وحتى بعد نجاح جهود المصالحة، يمكن أن تتأجج النزاعات من جديد بسرعة بسبب أعمال استفزازية صغيرة أو متصورة. ولهذا السبب، ومن أجل تجنب الوقوع فريسة للانتقام، يجب أن تظل المنظمات الإنسانية العاملة في تلك المناطق مطلّعة على جميع الحوادث التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث النزاعات العشائرية، بما فيها النزاعات التي يمكن أن تكون قد وقعت قبل شهور أو سنين مضت.

40 - وقد ألحقت أطراف النزاع أضراراً بخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، من خلال إصدارهم أوامر لمقدمي الخدمات بإنهائها أو من خلال مهاجمة منشآت الاتصالات وتدميرها أو تعطيلها. وقد أثرت انقطاعات الخدمات ببعض البرامج الإنسانية، ومنها تقديم المساعدة النقدية والرصد عن بعد من خلال مراكز الاتصال.

41 - وواصل أطراف النزاع شنّ غارات جوية في بعض المناطق في ولاية جوبالاند وولاية جنوب غرب الصومال وولاية بونتلاندا. واستهدفت الغارات الجوية بصورة أساسية أصول وأفراد حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية الموجودين خارج المناطق السكنية أو في المناطق المعزولة الواقعة تحت سيطرتهم. وعلى الرغم من أن الغارات الجوية لم تؤثر حتى تاريخه بصورة مباشرة في العمليات الإنسانية، تظل المخاطر محددة بالعمليات الموجودة في المناطق المتضررة، ولا سيما بالنسبة للمركبات التي تنقل الإمدادات والأفراد، والتي يمكن أن تستهدف عن طريق الخطأ. وكأثر ثانوي، أفادت التقارير بأن الهجمات الجوية جعلت حركة الشباب أكثر تشكيكاً في المنظمات الإنسانية، على أساس أن من الممكن أن تكون بصدد جمع معلومات لاستخدامها في الغارات الجوية.

42 - وفي أعقاب الأمر التوجيهي الصادر عن حكومة الصومال الاتحادية في أيلول/سبتمبر 2018، الذي اشترط أن يكون للمنظمات غير الحكومية العاملة في الصومال حضور في البلاد، وما تبع ذلك من نقل العديد من الموظفين الدوليين من كينيا إلى الصومال، ظلت المنظمات غير الحكومية الدولية تكرر طلبها إلى حكومة الصومال الاتحادية والولايات الإقليمية الداعي إلى التعجيل بإنشاء إطار مركزي تمكيني، وهو ما يشكل مبادرة جارية استغرقت السنوات الأربع الماضية. ولا يزال مشروع قانون المنظمات غير الحكومية، الذي يهدف إلى تنظيم عملياتها وتسجيلها والرقابة على عملها من خلال المسجل العام والمسجلين، في شكل مسودة. وفي ظل الافتقار إلى إطار عمل تنظيمي مركزي، لا تزال المنظمات تواجه مطالب من قبيل دفع الضرائب التعسفية أو المتكررة، وإشراك السلطات في التعاقد مع الموردين ومقدمي الخدمات، والتدخل في تعيين الموظفين، بما في ذلك فرزهم وإجراء المقابلات معهم واختيارهم وفحصهم، ضمن أمور أخرى. ولا تزال هذه المطالب تؤدي إلى حالات من تعطل العمل والتأخير واقتحام المرافق الإنسانية، وإلى عمليات اعتقال واحتجاز العاملين في المجال الإنساني وطردهم، وإلى التعليق المؤقت للبرامج الإنسانية في بعض الأحيان. وبالإضافة إلى ذلك، نشأت عن تدفق موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية التي انتقلت إلى الصومال تحديات متزايدة بسبب الافتقار إلى قوانين صريحة تنظم عمليات التسجيل وفرض الضرائب على الدخل على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وفي حين أن مشروع قانون قد تقدم إلى مستوى البرلمان، فإن القلق يساور المجتمع الدولي من أن ذلك تم دون عقد ما يكفي من المشاورات مع مجتمع المنظمات غير الحكومية، مما يحتمل أن يقوض قدرة تلك المنظمات على العمل بعد اعتماد القانون في نهاية المطاف.

43 - وفي محاولة لمنع انتشار فيروس كوفيد-19، أصدرت حكومة الصومال الاتحادية وحكومات الولايات الاتحادية الأعضاء 66 أمراً توجيهياً (خطياً أو شفويًا) فرضت بموجبها متطلبات التباعد الاجتماعي

وأغلقت الحدود وحظرت رحلات الركاب الجوية الدولية والداخلية، مما أدى إلى إغلاق 11 من أصل 12 مطارا في الصومال. وفي حين تم تعليق عمليات تناوب وتعيين الموظفين، أُعفيت شحنات المساعدة الإنسانية. ونشأت عن تدابير التباعد الاجتماعي وأوامر العمل عن بعد أكبر القيود، مما أضاف طبقة من التعقيد أسهمت في النقص من المشاريع والبرامج الإنسانية أو تعليقها أو إلغائها.

44 - ولمعالجة تلك القضايا، اعتمد الفريق القطري الإنساني استراتيجية منقحة تركز على إمكانية الوصول استجابة لجائحة كوفيد-19 في نيسان/أبريل 2020. وتقدم تلك الاستراتيجية التوجيهات اللازمة للتنسيق الفعال للمسائل المتعلقة بإمكانية وصول المساعدة الإنسانية والأنشطة المتعلقة بالوصول في سياق القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19؛ وتعزيز التحليل المشترك للمعلومات والتحديات والفرص ذات الصلة بإمكانية الوصول؛ والحفاظ على إمكانية وصول المساعدات الإنسانية ومبادئها باعتبارها مسؤولية مشتركة بين الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية والدول الأعضاء وجميع أطراف النزاع. وتستخدم دوائر العمل الإنساني، بما فيها فرقة العمل المخصصة المعنية بإمكانية الوصول، الاستراتيجية وخطة العمل المرفقة بها بغرض الاسترشاد بهما في وضع أولوياتها والنهج المنسقة التي تتبعها لتذليل العديد من العقاقيل التي تعترض سبيل إيصال المساعدات الإنسانية. وبحلول نهاية حزيران/يونيه، تم تخفيف معظم القيود، سواء بشكل رسمي أو بحكم الأمر الواقع من حيث إمكانية التنقل، باستثناء رحلات الركاب المحلية والدولية، التي استؤنفت في آب/أغسطس.

تدابير تخفيف المخاطر

45 - واصلت الأمم المتحدة والوكالات والصناديق والبرامج التابعة لها تقوية وتعزيز تدابير إدارة ومراقبة المخاطر من أجل كفاءة المساءلة التامة عن الأنشطة التي تقوم بها والأموال التي تخصصها للاستجابة الإنسانية في بيئة العمليات الصعبة في الصومال. وقد أصبح هذا الأمر أكثر أهمية وصعوبة خلال جائحة كوفيد-19، إذ أصبح من اللازم أن تتم إدارة معظم البرامج والأنشطة عن بُعد بقدرات محدودة للرصد. وتشمل المخاطر الإضافية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 سرعة انتقال العدوى في المجتمعات المحلية، لا سيما في المواقع المكتظة بالأشخاص المشردين داخليا، والآثار الاجتماعية - الاقتصادية، والمنظومة الصحية الهشة للغاية وغير القادرة على تلبية الاحتياجات الفورية الناشئة خلال عام 2020.

46 - وفي ذلك السياق، كثفت مؤسسات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم للجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام في الصومال تعاونها من أجل التغلب على التحديات. وقد تحقق ذلك عن طريق إجراء مناقشات شهرية منتظمة في شكل منتديات تيسرها وحدة إدارة المخاطر، ومن خلال تبادل المعلومات، إما بصورة رسمية فيما يتعلق بالمتعاقدين، مثل المعلومات المتصلة بالعقود وتقييم القدرات وتقارير تقييم المخاطر وتقارير الأداء وما إلى ذلك، وإما بصورة غير رسمية فيما يتعلق باختلاس الأصول وسوء إدارتها وعمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات وما إلى ذلك. وقد أدى التواصل المستمر مع وحدة إدارة المخاطر إلى زيادة الطلب على عمليات التحقق وجمع المعلومات، مما أسهم في عملية اتخاذ القرارات بشأن مسائل محددة تتعلق بالشركاء أو الأفراد، إلى جانب تقارير تقييم المخاطر التي تعدها الوحدة نيابة عن مؤسسات الأمم المتحدة.

47 - وتشمل الأنشطة المشتركة الأخرى التي تنفذ في إطار بذل العناية الواجبة زيارات الرصد التي يشترك في تنظيمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووحدة إدارة المخاطر، والعمليات المشتركة لمراجعة الحسابات وتقييم القدرات - التي تقوم بها اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة

الإئمائي - والتعاون الوثيق بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسف بشأن العمل مع نفس الشركاء وتبادل المعلومات.

48 - وفي 30 حزيران/يونيه، كانت قاعدة بيانات نظام إدارة معلومات المتعاقدين تحتوي على معلومات تتعلق بعقود تزيد قيمتها على 6,5 بلايين دولار، وأكثر من 4 000 شريك (منهم متعاقدون وشركاء منفذون)، وأكثر من 1 300 تقييم. وقد أضيفت سمات جديدة بموارد جديدة، مما أسهم في تعزيز المعلومات البحثية. ويشمل ذلك المتعاقدين الذين حظرت الأمم المتحدة التعامل معهم والمعلومات المستخلصة من التقرير السنوي الصادر عن فريق الخبراء المعني بالصومال عام 2019. وتستمر الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الشراكة مع الهيئات التنظيمية في كل من كينيا والصومال، مثل منظمة الشفافية الدولية والمؤسسات البحثية وغير ذلك.

49 - ووضعت وحدة إدارة المخاطر استراتيجية تعاونية لإدارة المخاطر لأصحاب المصلحة في الصومال، اعتمدها فريق عامل متعدد الأطراف معني بالمخاطر في آب/أغسطس. ومن المقرر تنفيذ هذه الاستراتيجية في الأشهر المقبلة، وستعمل وحدة إدارة المخاطر مع شركائها - حكومة الصومال والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة والجهات المانحة - من أجل دعم تنفيذها.

50 - وواصلت وحدة إدارة المخاطر تقديم الدعم إلى عمليات أخرى في إرساء الممارسات المتصلة بالمخاطر بالاستفادة من تجربة الصومال. ومن الأمثلة على ذلك الدعم المقدم من أجل وضع إطار إدارة المخاطر لمشروع واستراتيجية تحقيق الاستقرار في البلدان المحيطة ببحيرة تشاد (تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا)، وتبادل أفضل الممارسات بشأن الاحتيال والفساد مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تأثير الفقرتين 22 و 34 من القرار 2498 (2019)

51 - في الفقرة 22 من القرار 2498 (2019)، قرر مجلس الأمن ألا تسري، حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، التدابير المفروضة على الدول الأعضاء بموجب الفقرة 3 من القرار 1844 (2008) على دفع الأموال أو توفير الأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى اللازمة لضمان إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها في الصومال في الوقت المناسب بواسطة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو برامجها أو المنظمات الإنسانية التي لها مركز المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تقوم بتقديم المساعدة الإنسانية، وشركائها المنقذين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الممولة بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف التي تشارك في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية للصومال. وفي حين أن المنظمات التي شاركت في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بهذا التقرير لم تعلق صراحةً على تأثير الفقرتين 22 و 34 من القرار 2498 (2019) في قدرتها على تنفيذ البرامج، فإن للاستثناءات لأسباب إنسانية تأثير كبير في قدرة الشركاء على تقديم المعونة المنقذة للحياة وفي توفير الحماية.

52 - وسيؤدي عدم تجديد الإعفاء لأسباب إنسانية إلى تردد الجهات المانحة في تمويل العمليات الإنسانية، بل إن الزيادات التدريجية في عزوف المانحين عن المخاطرة ستقضي إلى تأثير ضار في القدرة على إيصال المساعدة. وسيؤدي عدم القدرة على تقديم المعونة بدوره إلى حرمان المدنيين من السلع الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة وإلى تفاقم خطر تدهور الحالة الإنسانية في نفس الآن. وسيؤدي تعليق المعونة إلى زيادة احتمال حدوث المزيد من حالات التشرد، بما في ذلك إمكانية تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة والتشرد الداخلي نحو المناطق الحضرية والمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، التي تعاني بالفعل من نقص

الموارد ولا يتوافر فيها ما يكفي من الخدمات الأساسية. وعلاوة على ذلك، إذا أقدمت حركة الشباب على عرقلة مغادرة المدنيين للمناطق الواقعة تحت سيطرتها، فإن احتياجات أولئك السكان لن تلبى في موعدها، وقد يتعرض الناس الذين يطلبون المعونة، من قبيل شيوخ المجتمعات المحلية وزعمائها، إلى تجاوزات لحقوق الإنسان أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، مثل الإعدامات خارج نطاق القضاء وتجنيد الأطفال.

53 - ومن الأهمية بمكان أن الإعفاء لأسباب إنسانية يوفر للجهات المانحة والمتعاقدين والنظم المصرفية والمالية الأساس الذي يتيح تمويل المساعدة الإنسانية في المناطق التي تنشط فيها حركة الشباب. فالإعفاء لأسباب إنسانية ووضع تدابير مناظرة لتنفيذه على الصعيد الوطني يمكنان من تيسير عمليات تمويل البرامج الإنسانية في الصومال.

الاستنتاجات

54 - إن الصومال يمر بمنعطف حرج. ومن المحتمل أن يسهم مزيج التهديدات المتمثل في جائحة كوفيد-19 والفيضانات وغزو الجراد الصحراوي، إلى جانب النزاع الذي طال أمده والتراجع الاقتصادي العالمي، في تفكيك التقدم المحرز خلال العقد الماضي بشق الأنفس وبتكلفة بشرية ومالية باهظة. ويحدث ذلك بعد أن وصلت الصومال إلى مرحلة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي اتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في آذار/مارس 2020، بعد إجراء الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، والتي تجدد إمكانية حصول الصومال على التمويل العادي بشروط ميسرة وتمضي بها خطوة أخرى صوب التخفيف من عبء الدين. وتلك خطوة أولى من خطوات المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يتخذ في إطارها المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي رسمياً قراريهما بشأن أهلية البلد لإجراءات التخفيف من عبء الدين.

55 - ويفيد تقرير التوقعات الصادر عن شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات في آب/أغسطس 2020 بأن محاصيل الحبوب التي لم تصل إلى المتوسط المعتاد في موسم غو عام 2020، والآثار الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وتوقعات هطول أمطار تقل عن المتوسط خلال موسم دير في الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر، عوامل ستؤدي إلى تزايد سوء توقعات الأمن الغذائي حتى أوائل عام 2021 على الأقل. وعلاوة على ذلك، يشير الانخفاض الطويل الأجل في هطول الأمطار، إلى جانب البحوث المناخية الأولية، إلى تزايد احتمال هطول أمطار دون المتوسط في الموسم الذي يمتد من آذار/مارس إلى أيار/مايو 2021. ومن المرجح أن يؤدي تعاقب موسمين سيئين متتاليين إلى تفاقم سريع لانعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2021. ومن المرجح أن يكون الوضع أسوأ في المناطق المتأثرة بالنزاع، حيث يشرد الأشخاص من أراضيهم أو يواجهون ضرائب قسرية وغير قانونية تفرضها حركة الشباب، مما يقلل من حوافز الإنتاج الزراعي. وفي سياق عدم الاستقرار المحتمل أن يسود أثناء الانتخابات التي ستجري في عام 2021، والتسليم المقرر للمسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الوطنية الصومالية بعد عام 2021، لن يستطيع ملايين الصوماليين الضعفاء تحمل انقطاع المساعدات الإنسانية أو النقص منها.

56 - وتواصل المنظمات الإنسانية الناشطة في الصومال العمل على إقامة توازن بين معالجة شواغلها الأمنية وكفالة تقديم المساعدة بصورة فعالة ومراعية للمبادئ. وستواصل الجهات العاملة في المجال الإنساني جهودها الرامية إلى توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية واستدامته للأفراد الذين هم في أمس الحاجة إليها، رغم وجود التحديات الأمنية. ومع ذلك، لا يزال احترام القانون الدولي الإنساني ومسؤولية أطراف النزاع

عن إتاحة وتيسير الوصول إلى المحتاجين يكتسيان أهمية حاسمة بالنسبة لإيصال المعونة. وبالإضافة إلى زيادة إمكانية الوصول إلى المستفيدين، تتطلب الجهود الإنسانية تمويلًا مرنا يُتاح في الوقت المناسب لتقديم المساعدة لملايين الصوماليين على نحو فعال وكفالة أخذ الاحتياجات الأمنية للشركاء المنفذين الوطنيين والمحليين في الاعتبار على النحو الواجب لدى وضع المقترحات والميزانيات.

57 - وفي ضوء ما سبق، يدعو وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مجلس الأمن إلى تجديد الاستثناء لأسباب إنسانية المنصوص عليه في الفقرة 22 من قراره 2498 (2019).